

المعضلة الأمنية للتحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية: محاولة للفهم النظري لمنطق التحولات المنتجة للتهديد بعد 2010

The security dilemma of democratic transformation in the Arab region: an attempt to theoretically understand the logic of the threat-producing transformations after 2010.

مصطفى ريجي

¹ جامعة البليدة -2- (الجزائر) muste7@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2025/02/21

تاريخ الإستلام: 2024/06/21

ملخص:

تعكف هذه الورقة البحثية على تبيان العلاقة الارتباطية بين التحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية ومدى تأثيره على إعادة صياغة نظام للحكم في ظل التهديدات المحيطة بهذه العملية. لوقت غير بعيد كان مجرد التفكير في الانتفاضة ضد الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية يمثل مخاطرة لها تبعاتها على الأفراد و الجماعات داخل هذه المجتمعات، و التي حكمت فيها السلط السياسية تارة بالشرعية الثورية، وبالشرعية الكاريزماتية تارة أخرى، لتستطيع أن تمارس عمليات الضبط الاجتماعي ضمن حسابات التكيف و إعادة إنتاج نفسها خاصة وأن الكثير من هذه الأنظمة اعتمد على الاستفادة من عائدات الربيع الطاقوي، والدعم الخارجي، و العمل على ترسيخ معادلة "الحكم الاستبدادي الضامن للاستقرار، أو التحوّل الديمقراطي الجالب للفوضى"، وذلك باستحضار مظاهر الانهيار الذي مس الكثير من الدول جراء إرادة شعوبها في حياة أكثر رخاء وانفتاحا وتعددية.

الكلمات المفتاحية: التحوّل الديمقراطي، الأمن، المعضلة الأمنية، المنطقة العربية

Abstract:

This research paper seeks to clarify the correlation between democratic transformation in the Arab region and the extent of its impact on reformulating a system of governance in light of the threats surrounding this process. For not long ago, the mere thought of an uprising against authoritarian regimes in the Arab region represented a risk that had repercussions on individuals and groups within these societies, in which political authorities sometimes ruled with revolutionary legitimacy and at other times with charismatic legitimacy. To be able to exercise social control operations within the calculations of adaptation and reproduce themselves, especially since many of these regimes relied on benefiting from the revenues of energy rents and external support, and working to consolidate the equation of "authoritarian rule that guarantees stability, or democratic transformation that brings chaos" - by evoking the manifestations of the collapse that affected many countries as a result of the will of their people for a more prosperous, open and pluralistic life.

Keywords: Democratic transformation, security, , security dilemma; Arab region.

١. مقدمة

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

إن ما تمر به المنطقة العربية يضعنا كباحثين أمام استفهامات متشعبة تكاد تتساوى في أوزانها النسبية، فالحكم على الأشياء والظواهر عادة ما يتحدد بأثرها، مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والطرق المؤدية لها، وبحذر شديد ونحن نحلل الموضوع، تلح الحاجة في استحضار حزمة من التساؤلات كأول الطرق استنطاقاً للموضوع.

بداية لا بد أن نفهم بأن الحركات التي تمس المنطقة العربية محكومة -إلى حد بعيد- "بمنطق للتحوّل"، لأننا نسجل ونحن نترصد الظاهرة نوعاً من الانتظام غير المؤكد في تماثل المشاهد والعلل التي لا يمكن القفز عليها تحت ضغط الاعتبارات المنهجية المرتبكة أمام مسألة اسمها استعصاء "تنميط السلوك السياسي"، أين تنخرط هذه المداخل ضمن سياقات محاولات التطويع المؤقت المنهجي للظاهرة المدروسة، وفي الوقت نفسه ضمن آليات التحقق المنهجي، ويرد ذلك إلى:

أولاً: أن الظاهرة ليست بالغربية على المنطقة العربية.

ثانياً: مركب العجز في تحديد مستويات التحليل المستهدفة (من؟/يحدد ماذا؟/متى؟/ أين؟/ وكيف؟ ولصالح من؟ خاصة إذا اختص الأمر بالمعطى الأمني).

ثالثاً: تصنيف المتغيرات من حيث نوعيتها وفتوتها وتنافسيتها، أين نجبر على وضع الديمقراطية كقيمة نفسها على محك المعطيات الإمبريقية، أين تفرض ثنائية "الاستبداد والحفاظ على الأمن، أو الديمقراطية والفوضى" نفسها بإلحاح، مما يضع الديمقراطية موضع اتهام..

يذهب الكثير من أهل الاختصاص إلى الوقوف على مناطق تماس مفاهيمية أنتجت ما يسمى "العضلة الأمنية للتحوّل الديمقراطي"، أين يتركز هذا الطرح على حتمية مراجعة تكلفة هذه التحولات، وهنا لا بد أن تنفطن إلى حيثية أساسية وهي أن المصطفين مع هذا الطرح لا يمكن تصنيفهم في خانة المناهضين لفكرة التحوّل، بل يمكن أن يوصفوا "بالعقلانيين" في مقابل مراجعة التكاليف خاصة عندما يتعلق الأمر بترتيبات ما بعد التحوّل ثنائية العضلة داخلياً وخارجياً خاصة إذا تم ربطها بحيثية التنافس المفضي لهذه العضلة. وفي المقابل يرافع طرف آخر محاولاً توسط الرأيين بالقول أن متغير الزمن له الأثر العميق في حسم مخرجات هذه التحولات بوصفها خياراً استراتيجياً، وأنه وبرغم العقبات بما فيها مصادر التهديد التي حملتها هذه التحولات باعتبارها أثراً طبيعياً تقع في مجتمعات كانت تعيش ضمن مصفوفة لتوزيع للقيم مختلفة تماماً عن ما تحمله الديمقراطية معنا وإجراء، وأن المعطى الأمني كان مطروحاً ولا يشكل سابقة، ولعل ما يميزه هو قدرة وخبرة الأنظمة السياسية الممارسة للاستبداد في التعامل مع المعطى الأمني، ولم تكن نتائج هذه التحولات إلا منها لظهورها على الوجه الذي شاهدناه.

بناء على ما تقدم يمكن طرح المشكلة التالية:

إلى أي حد يمكن اعتبار التحوّل الديمقراطي متغيراً أصيلاً في إنتاجه للعضلة الأمنية في المنطقة العربية بعد 2010؟

وتحليلاً للموضوع، تدرج المداخلات التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي المتغيرات الأساسية المتحركة في المعادلة الأمنية قبل 2010؟

2. كيف يمكن الموازنة بين النموذج الأمني والنموذج الديمقراطي بعد 2010؟

وضمن السياق نفسه، يمكن استحضار الفرضيات التالية:

أولاً: هناك علاقة ارتباطية بين التحول الديمقراطي والمعضلة الأمنية في المنطقة العربية.

ثانياً: تقع المعضلة الأمنية في صميم المفاضلات المحتملة بين الديمقراطية والأمن، وأن الضغط على الديمقراطية سيؤدي على الفور إلى انخفاض في مستوى الأمن.

وإجابة على ما سبق، يمكن طرح الخطة التالية:

المحور الأول: بيئة العلاقة بين الأمن والديمقراطية في النظم العربية قبل 2010.

المحور الثاني: التحول الديمقراطي ومعادلة الأمن في المنطقة العربية.

أولاً: بيئة العلاقة بين الأمن والديمقراطية في النظم العربية قبل 2010

لا يمكن بأي حال من الأحوال اختصار الإرادة الجادة والحقيقة للمجتمعات العربية في التحول نحو نمط ديمقراطي للحكم فقط في اللحظة التي شكلت فارقاً في محاولة منها إعادة رسم مستقبلها بناء على معطيات داخلية وخارجية، ولعل التعثر الذي ساد عمليات الإصلاح السياسي التي سبقت سنة 2010 وما حدث فيما يعرف "بالربيع العربي"، كانت كفيلاً لتنتقل تفكير هذه المجتمعات نحو محاولة إحداث القطيعة مع الأنظمة التي حكمتها لعقود من الزمن، وبعيداً عن أي صيغة تفاوضية مع هذه الأنظمة. كل هذا كان مرفوقاً بحالات عدم الاستقرار وصعوبة تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة آنفاً، ولعل أبرز متضرر من هذه المحاولات هو المعطى الأمني الذي ألقى بظلاله على كل المجالات الأخرى التي مستها حالات عدم الاستقرار.

1. الديمقراطية والأمن: الجدل غير المحسوم في بيئة الحكم العربية:

تركز هذه القراءة في محاولة فهم العلاقة بين متغيري التحول الديمقراطي والمعضلة الأمنية، وفي ظل النقاش المستمر والمتحرك حول مجالات الأمن، وكذب فرضية ثباتها واستقرار مجالات قراءتها، فإن التجارب التي تخوضها المنطقة العربية، والتي لا يمكن ملامسة اليقين في منتهاها ونتائجها وما يترتب عن معظم حالات انتكاساتها، غير تلك التي ترصد ما يشبه الانتظام "غير الموثوق" لعلاقة التتابع بين المتغيرين المرصودين بالدراسة.

"يعد التوفيق بين الحفاظ على القيم الأساسية للدولة يعبر عنها "كينيث والتز" Kenneth Waltz "بمتغير "القدرات" التي تتمثل في حجم السكان و المساحة الجغرافية و الموارد و القوة العسكرية والاستقرار السياسي والكفاءة من جهة، ومسيرة حاجة الشعوب إلى الانخراط في النمطية الإنسانية المقترحة كبديل يقوم مقام هذه القيم الدولالية والمجتمعية للدولة الوستفالية من جهة أخرى، أحد أهم التحديات التي تدفع بالأنظمة نحو مسعى تكيفي بالبحث عن المرتكزات الجديدة لقيام الدولة الديمقراطية المنشودة على أساس التمكين لمفهوم دولة الحق والقانون مقابل التأقلم وتأكيد الاستمرار في البقاء مع الديمومة" (سوفي، ع. 2014).

يحدث كل هذا كرد فعل على انتصار القيم الليبرالية التي تدعي لنفسها المخلص للشعوب والدول من الديكتاتورية والفقر، يقابله انكسار شبه تام لمعالم الثقة بين الحاكمين ومن يحكمونهم في هذه الدول. أين تسجل الثنائية المرسخة لهذه النظم ضمن ثنائية الديمقراطية والفوضى، أو الاستبداد والأمن.

تعتبر الديمقراطية في هذه الدول هدفاً لذاتها لا وسيلة حكم، و لعل حجم الإكراهات الخارجية و ارتفاع منسوب الضغط الشعبي هو من دفع بالصور التي شاهدها مع مطلع سنة 2010 للبروز كشاهد على عقود من احتكار السلطة، و استبعاد كل خطاب أو ممارسة من شأنها الإطاحة بهذه الأنظمة أو حتى المغامرة في مبادرات للإصلاح التي من شأنها تخفيف الضغط الاجتماعي القائم على أحادية الرؤى والمنهج، و لعل المتمعن في خصوصية الحكم في المنطقة العربية يلاحظ أمراً مهماً و هو التمييز الممارس من طرف القوى العظمى إزاء الترويج للمسألة الديمقراطية، أين لم تجد حرجاً أخلاقياً وهي الداعية بالترغيب و القوة لدمقرطة

الأنظمة في العالم تمهيدا و إرساء للسلم و الأمن الدوليين كما تدعي، في دعم الأنظمة الديكتاتورية الضامنة لمصالحها في المنطقة، و بل و تستبعدا من أي مساءلة محتملة إزاء انتهاكاتهما للحقوق السياسية و الاقتصادية للشعوب التي تحكمها هذه الأنظمة .

في المقابل نسجل تعويلا مبالغا فيه على الديمقراطية باعتبارها الحل الوحيد للأزمات المركبة في المنطقة، مما جعل الشعوب العربية تعيش لحظة التحول كمنتهى وليس كنقطة انطلاق لمسار طويل محفوف بالتحديات، مما يشغلها غالبا عن التحديات والرهانات المترتبة عن إعادة بناء التوازنات السياسية والاجتماعية، وحتى الخارجية التي تحكم النظامين الإقليمي والدولي.

2. مميزات بيئة التحول الجديدة، وقيم الأمن:

تميزت مرحلة الحكم التي سبقت الإرادة الشعبية في التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية بهيمنة منطق الأزمة في تسيير الشأن العام، كما أبانت عن قدرتها في التجنيد و التعبئة اعتمادا على خطاب "الأمن" و "تسييس" القضايا المركزية ذات الصلة المباشرة بالمجتمع و أمنه في معناه الموسع، مما أعاق أي انطلاقة حقيقية لتنمية مستدامة ضامنة لتوزيع عادل للمقدرات، مع هيمنة واضحة و تصدر للرهان السلطوي المرتبط بالبقاء في السلطة على أي رهان آخر، بل تحكمه في كل مخرجات صنع القرار السياسي أو الاقتصادي أو حتى الاجتماعي، و الدليل أن كل الأنظمة التي مستها موجات التحول حاولت إعادة إنتاج نفسها بطرق عدة، و منها من وفر مقابل هذا الإضرار على البقاء في الحكم شروط تنامي المعضلة الأمنية بمعناها الواسع مقابل بقائه في الحكم.

تقع هذه الأنظمة ضمن ما يسمى " المنطقة الرمادية للتصنيف"، فهي تتميز بهيمنة صارمة من طرف القادة المستبدين على الأنظمة الاقتصادية والسياسية، بالموازاة تتلون بالسمات الليبرالية للنظام من حيث التعددية الحزبية، وانتظام ودورية الانتخابات.

بالإضافة إلى التصنيفات التقليدية لتصنيف الأنظمة السياسية، سجل كل من "لينز وستيمان" نوعا جديدا وهو ما سمي "الهجين الاستبدادي الديمقراطي" لتحديد الوضع في العالم العربي بعد ما سمي "بثورات الربيع العربي"، وهنا يمايزان بين ما هو نظام سياسي ووضع سياسي، وهذا الوضع تفشل فيه السلطة الحاكمة في الاستمرار أو أن تصبح مؤسسية، وقد يتحول هذا الوضع إلى ديمقراطية أو استبداد كامل، وهذا يعتمد في أغلب الأحيان على دور وقرار الجهاز القسري في البلاد، وهذا ما يذهب إليه "أودونيل" و "شميتز" و "وايت هيد".

تأسست بيئة التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية في سياق فكرة المواطنة المؤزومة، أو ما يسمى بالعجز الديمقراطي، أين تبدو سلوكيات صناع القرار ديمقراطية، دون أن تمس المؤسسات هذه القيمة، كما تتغذي هذه البيئة من افراز فكرة التهديد المستمر بلا حدود أو زمن، في ظل حكم ديكتاتوريات أنهكتها الأزمات الاقتصادية، أو "ديمقراطيات" إما مدعومة من الخارج أو مفروضة انتهى مصيرها بتفكك الدول أو إعادة إنتاج أنظمة ليست بعيدة عن تلك التي كانت قائمة، مما يجعل من الصعب جدا رسم حدود مفاهيمية في هذا الشأن، كما أنه من الصعب تكذيب الميول الاستبدادية في الدول العربية.

ثانيا: التحول الديمقراطي ومعادلة الأمن في المنطقة العربية

1. الديمقراطية والأمن: الجدل غير المحسوم في بيئة الحكم العربية:

واقعا توجد تطبيقات محلية أخرى لمفهوم "المعضلة الأمنية"، إذ يجري إسقاط هذا المفهوم على الصراعات المحلية من قبل العديد المختصين. كالتى تحدث بين الفئات العرقية والدينية والقبلية المحلية على تنوعها داخل الدولة، وهكذا أصبحت مسألة المعضلة الأمنية اليوم تتعلق بالهويات الفرعية ضمن الدول الضعيفة، وينطبق عليها. (عوني، م. 2011).

بالمقابل وفي سياق مقاومة التحول، عادة ما تلجأ الأنظمة السلطوية إلى خطاب الأمن، والتي تتحقق وفقا لهذا المنظور على النقاط التالية:

1. الممارسة والإطار.
 2. علاقات القوة التي تبني تصور الخطر.
 3. يشير "باري بوزان" و "أولي ويفرز" و "دي وايلد" إلى أن الأمنة هي عرض قضية على أنها تمثل خطرا يمس البقاء.
 4. هذا الأمر يستدعي اتخاذ إجراءات سياسية خارج إطار المعتاد.
 5. تهدف "الأمنة" إلى الإسراع في تطبيق إجراءات استثنائية بعد الإعلان على أن القضية المطروحة تمثل تهديد للبقاء.
 6. هذا الخطاب يعطي السلطة الحق في استخدام إجراءات استثنائية لتأمين بقائها (وقد يصل هذا التمسك بالسلطة لحد المقاومة بوجود الدولة).
 7. انتقال القضية من تسيير الشأن العام أو السياسة العامة إلى مجال سياسة الطوارئ.
 8. يمكن أن يمتد مفهوم الأمنة إلى قطاعات أخرى كالدين والثقافة والإرهاب الذي تعرض لما يسمى "بالأمننة المكثفة".
- هذا من جهة، ومن جهة فإن تصادم القوى التقليدية و القوى الاجتماعية التي تدفع بالتحول تجعل مفهوم المعضلة الأمنية يطفو من جديد، أين يمكن سحبه على صور التنافس الداخلي بعد موجات التحول الديمقراطي بين الجماعات و الكيانات المتنافسة على السلطة، مما يجعلها في أحسن الأحوال تقود صراعات بالوكالة عن قوى خارجية، هدفها الأساس هو التمتع ضمن الأدوار الجديدة في المشهد السياسي المنتظر تمهيدا إما للإبقاء على مصالحها التي كانت تربطها بالأنظمة القديمة، أو للبحث عن صيغ تعاقد جديدة مع الأنظمة الجديدة المنتظر قيامها، وقد تذهب أحيانا لأبعد من ذلك بتوفير شروط بقاء الأنظمة السلطوية التي تعد هدفا أصيلا قامت على إثره هذه التحولات. مما يضعنا أمام سيناريو انكشافي يبين عن ضعف وهشاشة أمنيته.
- فمثلا لو ضعفت الدولة وشهدت عدم الاستقرار، عندئذ تشعر الجماعات الفرعية –العرقية والدينية داخل البلد بالقلق تجاه المستقبل وتتساءل بشكل ذاتي: ما إذا نشب صراع فتوي-عربي أو ديني أو قبلي (وهنا نسجل أزمة المواطنة بحدّة)، وكانت الدولة عاجزة عن إخماده أو ردع نشوبه؟ قد يتسبب ذلك في اتخاذ مجموعة فتوية –عرقية أو دينية أو قبلية-لاتخاذ إجراءات معينة بغية الاستعداد للخطر (مخاطر محتملة)، مثل امتلاك أسلحة أو تنظيم تشكيلات مسلحة فتوية خاصة لتوفير الحماية لهم ضد أي اعتداء محتمل(...). يبدو أن هذه التدابير والعقلية السياسية التي يتبناها قادة الجماعات الفتوية الفرعية العرقية أو الدينية أو القبلية –قد تحث وتحرض الجماعات الفتوية الفرعية الأخرى على تبني تخوفات وهواجس مشابهة، واتخاذ تدابير مشابهة وإثارة استجابات وردود أفعال مشابهة. (جاسم عبد الأمير، ح. 2021).
- إن الديمقراطية المستقرة ستكون مستحيلة إذا ما وضعت الفئات الإثنية-الدينية، التي تتنافس فيما بينها، قيمها ومصالحها وولاءاتها فوق (قيم ومصالح وولاء) تلك الخاصة بالرفاه الوطني النظري. والأمر كذلك إذا ما اعتبرت منافسة كهذه بمثابة المجموع –صفر، أي أن أي كسب تحققه فئة ما سينتج عنه بالضرورة خسارة مساوية للفئات الأخرى. (باراني، ز. موزر، ر. 2012)
- هذا المعطى الجديد قد يشكل في حد ذاته وفي غالبه مسلكا مفتوحا نحو مفهوم المعضلة الأمنية الجاذبة للاستقطاب والتدخل الخارجيين، بما يرهن مستقبل التحول إلى مستوى يصعب معه العودة حتى المشهد ما قبل ذلك التحول والتي أثبتت مناعتها لسنوات – في ظل مساومات وترتيبات إقليمية-أمام التهديدات التي تغذيها جهات خارجية.
- يرتبط هذا الواقع الجديد بهذه القوى الثورية الجديدة فهي تمثل في معظمها عاملا جديدا في ميدان التغيير الثوري، وبالأحرى في ميدان السياسة والحكم، فضلا عن أن أغلب هذه القوى تمثل تحالفات غير مستقرة بين تكوينات اجتماعية عدة غير متجانسة بالضرورة، مما يجعل تلك التحالفات ذاتها مرشحة للانقسام، بل والصراع فيما بين أطرافها في الوقت الحالي أو في مرحلة

مستقبلية ليست بعيدة بالضرورة. ذلك أن ما يوحد تلك القوى ربما كان عداً لما هو قائم أكثر مما هو تصور مشترك لما هو قادم.
(عوني، م. 2011)

2. مميزات بيئة التحوّل الجديدة، وقيم الأمن:

لا يزال مفهوم الأمن يثير اهتمام الباحثين في المسائل الأمنية، ولا يزال الخلاف مستمراً بشأن المرجعية ووحدة التحليل التي تنطلق منها المقاربات الأمنية بشكل عام. وتحديدًا فإنه حينما نبحث عن المعضلة الأمنية نجد هناك أربع إشكاليات:

1. طبيعة اللا-أمن التي يمكن أن نعرف من خلالها مصدر التهديد. وبالتالي العمل على احتوائه.

2. المرجعية المعتمدة للتحليل (هل هي الدولة أم الفرد أم المجتمع؟).

3. مسؤولية ضمان الأمن والمقصود بها الجهة المسؤولة عن السياسات الأمنية.

4. وسائل ضمان الأمن وهي الآليات التي توضع لاحتواء التهديد. (بنافي، ر. 2016).

تعتبر الدول العربية من بين أهم الدول التي تعاني العديد من المشاكل الأمنية، خاصة في ظل التغييرات التي تعرفها المنطقة، والتي ترجع أساساً إلى موجات التحوّل الديمقراطي، والتي كانت نتاجاً للتدني في مستوى المعيشة لهذه المجتمعات، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية. (شيبوط، ب. 2018).

نلاحظ أنه فيما يتعلق بالكيانات المتصارعة مباشرة في أكثر من دولة عربية، يمكن وصف أنظمة الحكم العربية التي تتعرض لحركات احتجاجات شعبية واسعة حالياً، بأنها كيانات معلومة من حيث أبنيتها وتوجهاتها، والأنساق القيمية والمصلحية التي تحكمها وموقعها من البيئة المحيطة بها. (عوني، م. 2011).

في هذا السياق يؤكد "روبرت دال" أنه من الصعب تخيل وجود نظام سياسي خال من سعي الأفراد من أجل القوة. فالبحث عن السلطة وتأمين ديمومتها في يد أفراد معينين تترتب عنه بيئة سياسية ذات طابع استبدادي أو تسلطي تجمد العملية السياسية، تعتمد على القهر والعنف السلطوي تفرض تماسك النظام السياسي وحفظ النظام العام والذي يبني لتراكمات لعلاقات الصراع التي ستفجر عند تحقق شرط المواجهة. (عزيب، م. 2024).

لعل كل ما سبق يجرنا إلى انعكاسات التحوّل الديمقراطي على المعطى الأمني الذي يتأثر إما إيجاباً أو سلباً على المرحلة الجديدة، ويمكن حصر أسباب هذا التأثير فيما يلي:

1. غياب التفكير في الخيارات العقلانية المرتبطة بالتكلفة.

2. لحظة التحوّل وسياساتها الداخلية والخارجية.

3. بيئة التحوّل المأزومة.

4. التفضيلات الاجتماعية، والتناقض بين متطلبات الأمن والإرادة في التحوّل.

5. الرهان السلطوي للمتنافسين على السلطة.

6. المقاربة المجزئة والفاصرة في فهم الديمقراطية.

7. التمييز في الدعم الخارجي لمجموعات على حساب مجموعات أخرى، ما يفضي مباشرة للمعضلة الأمنية على المستوى الخارجي (تنافس القوى الكبرى على التموّج داخل الواقع الجديد).

و بالانتقال إلى ميدان التغيير السياسي، فإن ما هو سيء و جيد مسألة تخضع لإطار قيعي شديد النسبية(...) و إذا كانت غاية الثورات العربية الحالية هي إزالة أنظمة حكم استبدادية، فإن تلك الثورات و هي تهدم أبنية القمع و القهر و الفساد التي أسست لتلك الأنظمة ووجودها، فإنها كذلك، أي الثورات تفتح المجال واسعا لإطلاق مختلف المطالب من مختلف الفئات و المكونات الاجتماعية في مواجهة هذا الحجم الهائل من المطالب، يتوقع أن تواجه معظم الحكومات التي ستتصدى لإدارة المرحلة الانتقالية، ما بعد إزاحة نظام ما إثر إحدى تلك الثورات، أزمة في الوفاء بمختلف تلك المطالب التي ستفوق حجم الموارد المتاحة لأغلب دول المنطقة." (عوني، م. 2011).

وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي إرساء النظام العام و تثبيت أسس الاستقرار تدخل جميعها في صميم أهداف السياسة العامة، فإن مسعى تحقيق الاستقرار مرتبط ارتباطا وثيقا بإرساء الأمن، أو بتعبير أدق إشباع مدركات الأمن لدى مستهلكيه من الأفراد الذي يتمتعون بحقوق المواطنة". (زقاغ، ع. 2011).

ومن هنا يكون محتوما علينا أن تنبني نظرة أوسع وأكثر دقة للفوائد المحتملة للضغط على مسألة التحول الديمقراطي، وبمعنى أدق: التوجه نحو بناء نظرة متفق عليها مسبقا معرفة للحدود بين الأمن ومخاطر التحول نحو الديمقراطية. وإلا ستجد المعضلة الأمنية في مواجهة الضعف المؤسسي، كإطار من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف. (زقاغ، ع. 2011).

١١. خاتمة:

دعونا نتفق بأن النمط الديمقراطي للحكم هو أصلح نظام سياسي من شأنه تحقيق معادلة ومقتضيات العقد الاجتماعي، فالمفترض أن الديمقراطية كقيمة وإجراء تضمن المشاركة الفعلية في تدبير الشأن العام في أوسع صوره، مما ينتج معنى المسؤولية في شكلها الأفقي، ويدفع نحو القضاء على مشاعر الاغتراب واللامبالاة المترسخة داخل المجتمعات العربية، والتي يفترض في سعيها لتحقيق التحول الديمقراطي بناء ديمقراطية منتجة للأمن، وأمن اضمن لاستمرار الديمقراطية، ضمن علاقة وظيفية.

هناك مشكلة منهجية تعترى تعاملنا مع التحول نحو المجتمع الديمقراطي وهو جعله كمعطى يقيني، في الوقت الذي يحتاج فيه الأفراد للتفكير بشكل مختلف حول ذواتهم والمجموعات التي ينتمون إليها اجتماعيا بشكل ديمقراطي إلى وقت وعمل مستمر لا يمكن القفز عليهما، والاكتفاء بصور التحول الشكلي المؤسسي.

إن القرارات والتوجهات العامة في المجتمعات التي تعيش تحولا ديمقراطيا منخفضة الوثوقية لدرجة تجعل معها أي تبني لسياسة ما مهددا في ذاته للأمن بمفهومه الشامل.

كل ما سبق من الاعتبارات تعد في تقديري متغيرا وسيطا بين الأمن والديمقراطية، فالحديث عن مصفوفة الأمن سيجرنا لا محالة إلى طرح الأسئلة التالية: ما هو معنى الأمن في مخيال الأفراد داخل مجتمعاتهم: هل هو أمنهم كأفراد؟ أم أمن المجتمع والذي يفرض حدا أدنى من التجانس في الأهداف والمصالح؟ أم هو أمن الأنظمة السياسية؟

وأمام تقديرات مدركات الموقف الأولية تصبح هذه الدول مسرحا للتنافس المفضي بدوره للمعضلة الأمنية، خاصة إن التوترات المنهجية -كما توصف- بين الأمن والديمقراطية ليست سمة جديدة والتي أفضت إلى مقايضات أكثر حدة بين المفهومين خاصة في السنوات الأخيرة.

لعل ما يبرر استمرار هذا الجدل هو الاختلاف في النظام القيمي لكل من الديمقراطية والأمن، فهذا الأخير يتمركز على الدولة فيما يسمى الأمن القومي أو الوطني، أما مفهوم الديمقراطية فيعتبر الفرد محور كل شيء وتتضمن معنى الخصوصية والكرامة الإنسانية والتعددية والتسامح والتنوع واللامركزية. وبين الاتجاهين، ومن خلال النتائج التي عقبث ثورات الربيع العربي يزيد عدد المصطفين وراء مطالب التركيز على الحفاظ على الأمن، لأن كيان الدولة وديمومتها هو من أصبح على المحك وليس الديمقراطية.

إن كل ما تقدم لا يمكن أن يتحقق على الأقل نظريا إلا من خلال تعزيز مفهوم الأمن الديمقراطي، المرتبط بتطوير مفهوم الأمن الإنساني. خاصة في تلك الدول والحكومات التي تعاني من صعوبات نحو الترسخ الديمقراطي، فالأمن الديمقراطي سيؤدي إلى تعزيز قدرات النظام السياسي وتطوير وظائفه مما يرفع معدلات الاستقرار السياسي، كل هذا يصب في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. (صياد، ب. 2024).

لا توجد حلول سحرية لمعضلة الديمقراطية والأمن، لكن التقييمات الدقيقة للقضايا الأمنية والسياسية المطروحة على المحك يمكن أن تساعد صناع السياسة على تجنب النهج الارتجالي، بمعنى آخر: ما هي المصالح الأمنية المحددة والمعرضة للخطر من منطلق فهم مشترك واضح؟

الإحالات والمراجع:

الكتب:

1. باراني، ز. موزر، ر. (2012) هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ . بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع. مقالات مجلات:
2. صياد، ب. (جوان 2024). الإصلاحات السياسية وإشكالية الأمن الديمقراطي في الجزائر، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م. 09 ع. 01. <https://asjp.cerist.dz/en/article/251441>
3. عوني، م. (يوليو 2011). لماذا فوجئنا؟ إشكاليات ظهور "البجع الأسود" في المنطقة العربية، ملحق السياسة الدولية: تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، ع. 185.
4. زقاق، ع. (مارس 2018) المعضلة الأمنية المجتمعية – خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة-، دفاتر السياسة والقانون، ع. 5، جوان 2011. <https://asjp.cerist.dz/en/article/51329>
5. شبيب، ب. (مارس 2018). العدالة الانتقالية والمعضلة الأمنية في المنطقة العربية في ظل السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 4. <https://asjp.cerist.dz/en/article/94182>
6. بنافي، ر. (2016). المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية، (المركز الديمقراطي العربي). <https://democraticac.de/?p=41634>
7. جاسم عبد الأمير، ح. (2021) مفهوم المعضلة الأمنية: مقارنة في ضعف الاستقرار الأمني في العراق بعد 2003 العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة العهد، ع. 7. <https://j.alalamain.edu.iq/index.php/almahad/article/view/106> الرسائل والأطروحات:
8. عزيز، م. (2025/2024). التحديث السياسي ورهان استمرارية النظم السياسية العربية: دراسة المسار الإصلاحي على ضوء التجربة الجزائرية 2022/2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة. (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. باللغة الإنجليزية:

9R, Luckham.)2003(. Democratic Strategies for Security in Transition and Conflict.

<https://gsdrc.org/document-library/democratic-strategies-for-security-in-transition-and-conflict/>